

المفاوضات التونسية الفرنسية واستقلال تونس

Tunisian-French negotiations and Tunisia's independence

نصيرة شوحة*¹، لمياء بوقريوة²

¹ - مخبر: الجزائر تاريخ، ثقافة ومجتمع، جامعة باتنة 1 (الجزائر)، chouhanassira@gmail.com

² جامعة باتنة 1 (الجزائر)، lahama123@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/10/05

تاريخ الإرسال: 2021/05/08

ملخص:

قطعت المفاوضات التونسية الفرنسية أشواطاً بفضل الحزب الدستوري الجديد برئاسة الحبيب بورقيبة الذي ساهم في التعريف بالقضية التونسية، وصالح بن يوسف الذي أجبر فرنسا على الخضوع للتفاوض تحت ضغط المقاومة المسلحة خاصة مع اندلاع الثورة الجزائرية، واعتمد بورقيبة على سياسة المراحل وتحصلت بها تونس على الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955، ثم طالب بتجاوز هذه الاتفاقيات لتبدأ مرحلة جديدة أثمرت باستقلال تونس التام بتاريخ 20 مارس 1956 ومواصلة تسوية المشاكل العالقة مع فرنسا والتي تأثرت بتطور الثورة التحريرية، ومن هنا سنحاول الإجابة على عدة تساؤلات منها: كيف تبلورت فكرة الاستقلال لدى الحركة الوطنية التونسية؟ ما هي الأسباب التي جعلت فرنسا تخضع للتفاوض؟ ما حقيقة اتفاقيات الاستقلال الداخلي التي مُنح لتونس؟ ولماذا أصبحت تونس تطالب بتجاوز هذه الاتفاقيات؟ وكيف وصل بورقيبة بتونس إلى الاستقلال التام؟ وهل تنازلت فرنسا بكل سهولة عن تونس؟ وهل كان ذلك على حساب الجزائر أم لصالحها؟

الكلمات المفتاحية: المفاوضات، تونس، فرنسا، الاستقلال، الثورة الجزائرية.

Abstract

Tunisian-French negotiations have made strides due to the new constitutional party headed by Habib Bourguiba, which contributed to define the Tunisian issue, also Saleh bin Youssef forced France to submit to negotiations under the pressure of armed resistance, especially with the outbreak of the Algerian revolution, in addition Bourguiba relied on the method of stages which resulted in Tunisian independence on June 3, 1955. After that, Bourguiba had demanded to override these agreements in order to start a new phase that resulted in Tunisia's complete independence on March 20, 1956, also to continue settling the pending problems with France that were affected by the development of the liberation revolution, so this led us to try to answer the following questions: How did the idea of independence have been formed in the Tunisian patriotism movement? What are the reasons that urged France to accept negotiation? What is the truth about the internal independence agreements granted to Tunisia? why is Tunisia demanding to override these agreements? How did Bourguiba reach total independence in Tunisia? Did France easily give up on Tunisia? Was this at the expense of Algeria or in its favor?

Keywords: negotiations, Tunisia, France, independence, the Algerian revolution

1- مقدمة

كانت الظروف الدولية السائدة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) لصالح الحركة الوطنية التونسية للمطالبة باستقلال تونس خاصة بعد ظهور شخصيات قيادية جديدة كصالح بن يوسف والحبيب بورقيبة وغيرهم ممن خاض معارك المفاوضات أمام مناورات فرنسا التي لا تنتهي حيث لم تستجب لمطالب الحزب الدستوري الاستقلالية لسنة 1946، وبفضل جهود بورقيبة وحزبه اعترفت فرنسا لأول مرة بضرورة المفاوضات بدل الإصلاحات سنة 1950. لتشكل سنة 1954 الانطلاقة الحقيقية نحو الاستقلال بعد هزيمة فرنسا في الهند الصينية واندلاع الثورة الجزائرية المضفرة والتي استغلتها تونس كوسيلة ضغط على فرنسا للوصول إلى تحقيق غايتها.

ومن هنا سنحاول في هذا المقال الإجابة على عدة تساؤلات، منها: كيف تبلورت فكرة الاستقلال لدى الحركة الوطنية التونسية والتي كانت فيما سبق تطالب بالإصلاحات؟ ما هي الأسباب التي جعلت فرنسا تخضع للتفاوض؟ ثم ما حقيقة اتفاقيات الاستقلال الداخلي الذي مُنح لتونس سنة 1955؟ ولماذا أصبحت تونس تطالب بتجاوز هذه الاتفاقيات؟ وإلى أي مدى استطاع بورقيبة أن يحصل من فرنسا على تنازلات للوصول بتونس إلى الاستقلال التام؟ وهل تنازلت فرنسا بكل سهولة عن تونس؟

2. الجذور التاريخية لفكرة الاستقلال:

اعتمدت الحركة الوطنية التونسية على مطالبة فرنسا بتطبيق مطالبها الإصلاحية التي تهدف إلى الاستقلال، وكانت في كل مرة تتلقى وعودا منها لريح الوقت فقط (الحبيب، د.س، صفحة 94) وبانقسام الحركة الوطنية بين الحبيب بورقيبة(ولد بالمنستير في أوت 1903 من عائلة متواضعة، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية ثم بمعهد كارنو في باريس حيث حصل على الإجازة في الحقوق. انخرط في الحزب الدستوري سنة 1922، أصبح أمينا عاما للحزب الدستوري الجديد سنة 1934، اعتقل عدة مرات بسبب نشاطه السياسي لصالح القضية التونسية) (اللولب، 2009، الصفحات 318-320) وعبد العزيز الثعالبي (وُلد سنة 1874، درس في المدرسة الصادقية ثم في جامعة الزيتونة، أصدر أول كتاب له سنة 1905 تحت عنوان "الروح الحرة للقرآن"، وأول جريدة باللغة الفرنسية وهي " جريدة التونسي"، شارك في مؤتمر الصلح سنة 1919 إلى جانب "أحمد السقا" كان رافضا للإصلاحات التي تطالب بها الحركة الدستورية المتناقضة مع أفكاره التي أوضحها في كتاب "تونس الشهيذة" غادر تونس سنة 1923، وبعد عودته حصل خلاف بين الدستوريين في مؤتمر قصر الهلال وتحولت القيادة إلى بورقيبة، توفي سنة 1944) (الثعالبي، 1975، الصفحات 5-20) واعتزال هذا الأخير للحياة السياسية، بقي بورقيبة المتزعم الوحيد على الساحة السياسية بتونس (بلخوجة و لورقيبة، 1999، صفحة 4). إن سياسة بورقيبة تمتاز بالنظرة الضيقة حيث يطمح للحصول على الاستقلال دون مراعاة قضية وحدة المغرب العربي وهذا ما

سيبقي تونس ذيلا لفرنسا في حالة استقلالها لوحدها (أبو بكر، 2015، صفحة 88)، وهو يؤمن بأولوية العمل السياسي على العمل العسكري، فرأى ضرورة الاتفاق مع فرنسا من أجل الحصول على الاستقلال على مراحل (بلوزاع، 2015، صفحة 94)، فاستغل الحزب الدستوري الجديد توقيع الهدنة بين الحلفاء والمحور خلال الحرب العالمية الثانية للمطالبة بالاستقلال وذلك بتقديم عريضة إلى الباي منصف بتاريخ 05 جويلية 1940 (مالكي، د.س، صفحة 419).

كما تم صياغة مطالب الحركة الوطنية في بيان 22 فيفري 1945 وانتقل بوقريوة إلى مصر والمشرق العربي للتعريف بالقضية التونسية في حين أشرف صالح بن يوسف (من أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية، من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد وزعمائه، أصبح أمينا له سنة 1948، تعرض للإعتقال لأكثر من مرة (1935 - 1943) شارك في حكومة شنيق التفاوضية، كما تقلد منصب وزير العدل، عارض اتفاقيات 3 جوان 1955، انتقل إلى القاهرة حيث أسس جيش التحرير التونسي وقدم المساعدة للثورة الجزائرية، وتم اغتياله في فرنكفورت بألمانيا في أوت 1961) (اللولب، 2009، صفحة 322) على تكوين جبهة وطنية مضادة للاستعمار أيدت الحزب في مطالبه الاستقلالية والتي تم صياغتها في مؤتمر ليلة القدر بتاريخ 23 أوت 1946 (مقلاتي، 2014، صفحة 158)، والذي عقد لتحرير ميثاق للشعب التونسي يعلن استقلاله، وهذا مما ورد فيه: "إن الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق بحال من الأحوال مع سيادة الشعب التونسي " وأن النظام الاستعماري قد حكم على نفسه بالإفلاس مع تجربة دامت خمسة وستين عاما (شارل جوليان، 1976، الصفحات 205-206)، و في هذا الاجتماع أكد بوقريوة على ضرورة التعريف بالقضية التونسية في إطارها العربي والمغاربي (رزوق، 2013-2014، الصفحات 88-89) وكسب تأييد دول الجامعة العربية، لكنه وجد الجامعة العربية منشغلة بحرب فلسطين (مقلاتي، 2014، صفحة 159)، وطرحت فرنسا بدل ذلك مشروع الاتحاد الفرنسي (هو منظمة سياسية فرنسية تأسست سنة 1946، هدفت إلى دمج المستعمرات الفرنسية بالوطن الأم فرنسا، وضم الاتحاد جميع الدوائر الفرنسية في المستعمرات في شمال إفريقيا وغيرها، واستمر العمل به إلى عام 1958 حين تم استبداله بـ "المجموعة الفرنسية") (الديلمي، 2017، صفحة 148) .

3. مطالبة بوقريوة بالاستقلال:

بعد فشل مساعي بوقريوة مع الجامعة العربية قرر العودة إلى تونس لتحديد سياسته واقتنع بضرورة اعتماد سياسة "المرحلية" لتحقيق استقلال تونس (مالكي، د.س، صفحة 424) ، وطرح برنامج الاستقلال الداخلي، في سبتمبر 1949، وصاغ بوقريوة بنوده وياشر تطبيقه لإجراء مفاوضات مع سلطات الحماية التي قبلت بمبدأ التفاوض. (مقلاتي، 2014، صفحة 159) وفي 15 أفريل 1950 سلم الحبيب بوقريوة مقترحا إلى الحكومة الفرنسية عبر وكالتها للأنباء "فرانس براس" مقترحا سمي "بيان السبع نقط" ويلخص أهم المطالب وهي:

1. بعث السلطة التنفيذية التونسية
2. تشكيل حكومة تونسية منسجمة يرأس اجتماعاتها عاهل البلاد
3. إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية
4. إلغاء المراقبين المدنيين
5. إلغاء الجندرية الفرنسية
6. إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيثما توجد جاليات فرنسية
7. إحداث مجلس وطني تأسيسي منتخب بالاقتراع العام. (شارل جوليان، 1976، الصفحات 612-613)

أمام هذه الوضعية لجأت فرنسا إلى حل وهو تعيين مقيم عام جديد وهو "لوي باريلي" يوم 31 ماي 1950 وتكليفه بإجراء سلسلة من الإجراءات الإصلاحية (شارل جوليان، 1976، صفحة 614)، لكن تم تشكيل حكومة تونسية جديدة برئاسة "محمد شنيق" (تشكلت بتاريخ 17 أوت 1950 وتضم كلا من صالح بن يوسف وزير العدل، محمود المطري وزير الدولة، محمد صالح المزمالي وزير التجارة والصناعة، محمد بن سالم وزير الصحة، محمد بدره وزير الشؤون الاجتماعية، محمد سعد الله وزير الفلاحة) (عبو، 2014، صفحة 107) أوكلت لها مهمة المفاوضات للسير بتونس نحو الاستقلال الداخلي، واعترفت فرنسا لأول مرة بضرورة المفاوضات بدل الإصلاحات (شارل جوليان، 1976، الصفحات 615-617). لكن المفاوضات الفرنسية التونسية التي تمت سنة 1951 باءت بالفشل بسبب مطالبة فرنسا على ازدواجية السيادة وارتباط تونس الدائم بفرنسا، وهذا ما أدى إلى فشل أسلوب الحوار الدبلوماسي السلمي وأدى بالوفد التونسي بالعودة إلى تونس يوم 24 ديسمبر 1951 (عبو، 2014، صفحة 109).

ومع بداية تسجيل القضية التونسية وجدت فرنسا حجة أخرى وهي أن القضية التونسية هي قضية داخلية لا يحق لهيئة الأمم المتحدة التدخل فيها، ودافعت عن حقها في تونس مستعملة كل الوسائل (أبو بكر، 2015، صفحة 330). وزادت حدة العمليات المسلحة وتصدت الحركة الوطنية لمناورات اليد الحمراء (محمد، د.س، صفحة 115)، واستمر النشاط السياسي وبشكل سري في المدن وتدعم الكفاح المسلح أكثر في شهر نوفمبر 1954، فتدهورت بذلك الأوضاع بتونس وتدهورت سمعة فرنسا خاصة بعد هزيمتها في "ديان بيان فو" في 7 ماي 1954 وبدأت مفاوضات "مانديس فرانس" (شكل حكومته بتاريخ 18 جويلية 1954 وأعلن في أول خطاب له بالبرلمان الفرنسي انه سيحل مشكلة تونس بطريقة لا تغضب الفرنسيين على حد قوله) (الفيلاي، 2006، صفحة 140) يوم 18 جوان 1954 لإقرار السلم في الهند الصينية (محمد الهادي، 1993، الصفحات 135-136)، فكانت مهمته صعبة وهذا ما دفعه لفتح مفاوضات مع بورقيبة، لذلك كلفه الوزير "ألان سافاري" بإعداد مذكرة حول وضعية تونس لأنه أدري بالملف التونسي. تم إرسال هذه المذكرة إلى الحبيب بورقيبة بتاريخ 04 جوان 1954. لقد قال "مانديس فرانس" لـ

ألآن سافاري " : منذ 15 عاما، كنا قد وعدنا التونسيين بالحكم الذاتي، والآن جاءت الفرصة، ولتحقيق ذلك لابد من حكومة تونسية تتمتع بالاحترام وبمساندة حزب الدستور، إن مساندة بوقريوة ضرورية إن بوقريوة يملك حسا سياسيا متطورا، وهو رجل واقعي، إنه ضروري." (الصابي ، 2000، الصفحات 183-184) لتنشئ الحكومة الفرنسية وزارة خاصة لشؤون مراكش وتونس بموجب مرسوم 03 جويلية 1954 مختصة بالعلاقات المراكشية والتونسية ووضع المقيمين العاميين في هاتين الدولتين تحت وصاية هذه الوزارة بعدما كانا تابعين لوزارة الخارجية (حسنين، 1986، صفحة 86). ليتم نقل بوقريوة إلى قصر " دي لافاري " يوم 17 جويلية 1954، وصرح بوقريوة أمام الصحافة عن الحكم الذاتي وعن احترام كل الطوائف، وعن استعداد فرنسا للمفاوضات وتشكيل حكومة تونسية وتوقيف أعمال العنف ولم يعط أية وعود لأنه ببساطة كان خائفا أن تأخذ منه فرنسا أكثر مما تعطيه ولا يعرف كم سيدوم الحكم الذاتي (الصابي ، 2000، صفحة 184).

وبتاريخ 31 جويلية 1954 انتقل " منداس فرانس " رفقة المارشال " جوان "، ووزير الشؤون التونسية والمغربية " كريستيان فوشيه " من فرنسا إلى قرطاج للقاء الباي محمد الأمين وألقى الخطاب التالي، الذي يعتبر أهم خطاب فرنسي في تاريخ العلاقات الفرنسية التونسية منذ معاهدة باردو(في يوم 12 ماي 1881 دخل الجنرال " برييار " إلى حامية قصر باردو، حيث كان القنصل " روستان "في انتظاره بعدما أبلغ "الباي محمد الصادق" رسميا بهذه المقابلة، وفرضت هذه المعاهدة على الباي، ولم تكن سوى قرار للحكومة الفرنسية، اكتفت فيها فرنسا بضمان نفوذها في تونس على حساب القوى الأوروبية الأخرى، وحرمت الباي من تسيير شؤون بلاده الخارجية، وتضمنت صياغة مشروع لتصفية الديون التونسية وانتصاب حماية حقيقية على تونس، التدخل في شؤونها الداخلية مع الإبقاء على سلطة الباي) (المحجوبي، 1986، الصفحات 60-89) : " إن الدولة الفرنسية تعترف وتعلن الاستقلال الذاتي للدولة التونسية بدون أية خلفيات، نحن مستعدون لنقل السيادة الداخلية إلى أشخاص ومؤسسات تونسية، ومنذ الآن، وإن كانت تلك رغبتهم، فإنه بالإمكان أن تشكلوا حكومة جديدة لتتولى المفاوضات باسمكم مع الحكومة الفرنسية". ووافق الباي وبوقريوة على مفاوضات الحكم الذاتي (الصابي ، 2000، صفحة 185). " لذا اجتمع الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد في جنيف يوم 03 أوت 1954 برئاسة " صالح بن يوسف "، وتمت الموافقة على مشاركة الحزب في حكومة التفاوض، وتم تشكيل حكومة تفاوضية برئاسة " الطاهر بن عمار " يوم 07 أوت 1954 وتم الإعلان رسميا عن بداية المفاوضات في تونس يوم 04 سبتمبر 1954 واستمرت في 13 سبتمبر من نفس السنة لمدة 08 أشهر تخللتها صعوبات وخلافات بين المتفاوضين، وانتقدت أحزاب اليمين حكومة " مانديس " واتهموه بأن تفاوضه مع تونس هو الدافع وراء قيام الجزائريين بثورتهم (معزة، 2009-2010، صفحة 336). إن سقوط حكومة " مانديس فرانس " ما هو إلا دليل على سرعة التاريخ الذي يربط نتائجه ببداية الحرب الجزائرية،

لأن الحكومات الفرنسية اعتادت على سياسة الترفيع منذ 1881، كما أعطت اتفاقيات 1951 تفاقولا في استقرار العلاقات بين فرنسا وتونس لـ 10 سنوات أو 20 سنة، لكن في الواقع لم تدم لأكثر من سنة (RAYMOND, 29 juillet 1961, p. 8). فبداية من سنة 1954 قطعت القضية التونسية أشواطاً متقدمة خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية التي أعطت لها متنفساً إضافة إلى تطور الأوضاع في المغرب (أبو بكر، 2015، صفحة 332).

ولتستمر المفاوضات التونسية الفرنسية اشترط المقيم العام الفرنسي بتونس "بوبي دولاتور" ضرورة تسليم المقاومين لأسلحتهم مع التزام السلطة الفرنسية بمنحهم الأمان قبل إبرام أي اتفاق بخصوص الاستقلال الداخلي لتونس مستعينة بقيادة الحزب الدستوري، فقبل بورقيبة هذا الشرط وهو ما ولد الخلاف بينه وبين بن يوسف، وقد تمت عملية التسليم أواخر نوفمبر 1954 حيث نزل 2713 مقاوماً وقدموا 2144 بندقية قديمة، واستمرت المفاوضات في الميادين الاقتصادية والإدارية والثقافية، ماعدا موضوع الشرطة، وكانت فرنسا تطالب بمنح حقوق سياسية للجالية الفرنسية في تونس، مما أدى إلى توقف المفاوضات من جديد ليعود الوفد التونسي إلى تونس يوم 19 جانفي 1955 للتشاور مع الديوان السياسي والحكومة التونسية، واستأنفت المفاوضات يوم 21 جانفي بعد عودة الوفد إلى فرنسا .

وبعد سقوط حكومة ماندا فرانس في فيفري 1955 (معزة، 2009-2010، صفحة 337)، تولى "إدغارفور" (ولد في 18 أوت 1908، سياسي فرنسي نشط في الحزب الجمهوري ثم الراديكالي والاشتراكي ورئيس وزراء فرنسا لمرتين خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة، الفترة الأولى 1952/01/20 – 1952/03/08) والثانية (1955/02/23 – 1956/02/01) توفي في 30 مارس 1988) (بوقرة، 2015، صفحة 316) رئاسة الحكومة يوم 23 فيفري وصرح أمام المجلس الوطني التونسي بأنه لا بد من النظر في قضية شمال إفريقيا وأنه لا يمكن وضع شعبه بأكمله في السجون لأن ذلك يولد الثورة، فلا بد لفرنسا من فتح باب الأمل لهذه الشعوب قبل أن يفتح غيرها، وهكذا صارت فرنسا مترددة بين الإقرار بالواقع الثوري في تونس والمحيط الدولي، وبين التمسك بالأراء القديمة (البقاء، المصالح، والقوة، ...) (أبو بكر، 2015، صفحة 333) كما صرح بأنه من الممكن "الوصول إلى اتفاق دون الإفراط في التنازل"، ليتم استئناف المفاوضات يوم 15 مارس، وقدم "بيار جولي" وزير الشؤون التونسية المغربية ورئيس الوفد الفرنسي مطالب جديدة حسب نظرية السيادة المزدوجة، وهو المقترح الذي رفضه الوفد التونسي، وتم الاتفاق بين "إدغارفور" و"الطاهر بن عمار" (ولد بمدينة تونس يوم 25 نوفمبر 1889، من مؤسسي الحزب الدستوري سنة 1920 تم تعيين وزيراً أكبر بتاريخ 7 أوت 1954 للتشكيل حكومة تفاوضية من أجل الحصول على الاستقلال الداخلي لتونس، وتم تعيينه مرة أخرى في هذا المنصب في سبتمبر من نفس السنة، ليوقع اتفاقيات الاستقلال التام، واستقالت حكومته بعد اجتماع المجلس التأسيسي يوم 9 أفريل 1956، توفي يوم 10 ماي 1985) (ar.m.wikipedia.org, s.d.) حول القضاء

ووضعية الفرنسيين بتونس، وواصلت المفاوضات بينهما يومي 9 و15 أفريل، ليلتقي إدغارفور بعد ذلك ببورقوية يوم 21 أفريل، للاتفاق حول موضوع البلديات حيث أمضى يوم 22 أفريل بروتوكول المصادقة على الاتفاقيات الضابطة للاستقلال الداخلي (شاطر، 2005، صفحة 171). وتمت المصادقة على اتفاقيات الاستقلال في 3 جوان 1955 من طرف إدغارفور وبيار جولي عن الحكومة الفرنسية، والطاهر بن عمار والمنجي سليم من الوفد التونسي تجسيدا والتزاما بما جاء به خطاب قرطاج (31 جويلية 1954) (E IMachat, 2005, p. 17).

أما بالنسبة لبورقوية فقد بقي منفيًا في فرنسا أثناء مفاوضات الاستقلال الداخلي لتونس" ولم يُسمح له بالعودة إلى تونس إلا يوم الفاتح من شهر جوان 1955 أي بيومين قبل إمضاء الاتفاقيات الخاصة بمنح تونس استقلالها الداخلي. (محمد، د.س، صفحة 136)

4. المصادقة على اتفاقيات 3 جوان 1955 :

تم فتح النقاش بخصوص هذه الاتفاقيات أثناء التجمع الوطني بتاريخ 07 جويلية 1955، حيث حذر إدغارفور بأن القيادة تعارض أي تأجيل للمصادقة عليها، وأن أي إصلاح يتطلب نقاشات جديدة. ويعترف باستحالة دوام الإدارة المباشرة وضرورة المحافظة على المجتمع الفرنسي التونسي للمحافظة على المصالح الفرنسية في تونس، ومع هذا يبقى إدغارفور مناصرا حازما لجمع سيادتين باسم المصلحة الفرنسية وهذا ما صرح به في خطابه : " إن موضوع مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات الموكلة إليكم هي بالتحديد كيفية التوفيق بين السيادة الفرنسية والتونسية، إنه تحديد الاستقلالية الداخلية عن طريق تبيان حدودها، سنتناقش في هذه الأسئلة في الأيام القليلة المقبلة، لأن الكلمة الأخيرة في مشكلة هذه الخطورة لا يجب أن تؤجل فالتأجيل غير وارد، لكنه يبقى أحسن من الرفض، إننا نخشى من تفكك المجتمع الفرنسي التونسي".

في الثامن من شهر جويلية، نطق "بول رينود" وبيار منداش فرانس بتأييدهم للمصادقة على الاتفاقيات وصوت 538 لصالح الاتفاقيات ضد 44 صوت و29 تحفظ (E IMachat, 2005, p. 17) كما صادق الاشتراكيون على هذه الاتفاقيات، أما الحزب الشيوعي فقد كان معارضا لسياسة المفاوضات، وانتقدت الصحافة الشيوعية نصوص الاتفاقيات ووصفتها بأنها فارغة من أي محتوى وأنها احتفظت بالصيغة الاستعمارية لتونس اما بالنسبة للراديكاليين وحزب الحركة الجمهورية الشعبية والعناصر اليمينية فتصويتهم كان لمصالحهم الخاصة .

كما ألقى إدغارفور أحسن خطاب في تاريخ حياته السياسية وهو يدافع عن ملف يعرفه جيدا وحلل الاتفاقيات دون أن يهمل أي نقطة حساسة وصرح قائلا: "إن عهد الاستعمار قد انتهى، يجب أن نلتجئ الآن إلى طرائق أخرى" (شريط، 1985، الصفحات 314-316)، ومن جهتها صادقت لجنة الشؤون الخارجية بـ 20 صوت مع تحفظ ثلاثة أصوات وتعتبر نتيجة إيجابية للمفاوضات التونسية الفرنسية، ويعتبر تدخل رئيس المجلس إدغارفور دليلا على تخوفات القيادة الفرنسية (E IMachat, 2005, p. 17).

إن هذه الاتفاقيات تنص على الاستقلال الداخلي مع الإبقاء على معاهدة باردول لأنه بقي من اختصاص فرنسا: الأمن الداخلي (الشرطة)، والأمن الخارجي (الدفاع) والتمثيل الخارجي (الدبلوماسية). وبعد خمسة أسابيع من ذلك صرح إدغارفور: " إنه ينبغي اعتبار ما تحتفظ به فرنسا أكثر مما تخسره، وبنفس الدرجة ما تحصل عليه تونس" ويضيف في اليوم التالي لدى مصادقة البرلمان الفرنسي على هذه الاتفاقيات: " إن هذه الاتفاقيات التي تطلب الحكومة منكم السماح لها بالمصادقة عليها لا يمكن أن تسمح أبدا بأي مساس بالوجود الفرنسي في تونس، والذي لن يلحقه أي مساس" (محمد، د.س، الصفحات 137-139).

تضم هذه الاتفاقيات ميثاق عام، وخمسة موائيق خاصة، إضافة إلى بروتوكولات وتبادلات للخطابات بين الطاهر بن عمار وإدغارفور. تنص الاتفاقية العامة على السيادة الداخلية التامة للدولة التونسية بالتعاون مع فرنسا، وبذلك تم إلغاء البند الأول من اتفاقية المرسى، أما معاهدة باردو والاتفاقيات المبرمة منذ ذلك العهد تبقى سارية المفعول، ويبقى بيد فرنسا التحكم في مجال الدفاع والدبلوماسية. أما بالنسبة للخدمات الأمنية فقد تبقى تحت سيطرة الضابط الأعلى لفرنسا، وبعد تحويلها للسلطات التونسية تدريجيا يجب على الحكومة التونسية أن تعين لها مديرا فرنسيا وهذا لمدة عشر سنوات.

بالنسبة للموائيق الخمسة الأخرى فهي تثبت حالة الفرنسيين والتونسيين، إضافة إلى مبادئ التعاون القضائي، الإقتصادي، المالي، الثقافي والتقني (E Machat, 2005, pp. 18-20).

5. المطالبة بالاستقلال التام :

اعتبر مؤتمر صفاقس أن الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي تقرر الحكم الذاتي هي مرحلة هامة في طريق الاستقلال والذي يمثل أسمى غاية لكفاح الشعب، وطالب المؤتمر بإنجاز هذا المطلب بروح التعاون الحروفي اتجاه التطور التاريخي (شاطر، 2005، صفحة 174)، لذا طالبت الحكومة التونسية بتجاوز الاتفاقيات التي وقعها واسترجاع استقلالها التام بجميع مقوماته من أمن داخلي (شرطة) وأمن خارجي (دفاع) وتمثيل خارجي (دبلوماسية) وأمام هذا الطلب صرح المندوب السامي الفرنسي "روجي سيدو" قائلا: "لا توجد في العالم حكومة تطالب بعد عشرة شهور من مفاوضات حرة دائمة تمخضت عن اتفاقيات بمراجعتها بعد ثلاثة أشهر فقط من إمضاءها" وهذا ما أكده وزير الداخلية الفرنسي قائلا: " ليس لدي ما أضيفه، حيث أن العقل نفسه قد تكلم على لسان روجي سيدو" (نايت بلقاسم، 1984، صفحة 137).

وفي 03 فيفري 1956 سافر بورقيبة إلى باريس للمطالبة بالاستقلال التام، وفي 08 فيفري وبعد المحادثات التي أجراها مع "غي مولي" (سياسي فرنسي ولد في 31 ديسمبر 1905 بمدينة فلارس الفرنسية، نشط في الفرع الفدرالي للأمم المتحدة العمالية، تولى عدة مناصب عليا في الدولة الفرنسية أهمها رئاسة الحكومة في الجمهورية الرابعة بين فيفري 1956 وجوان 1957) (بوقرة، 2015، صفحة 329) رئيس الحكومة الفرنسية، و"بينو"، "مانداس فرانس"، و"ألان سافاري" وآخرون،

أصدرت كتابة الدولة الفرنسية للشؤون التونسية والمغربية بلاغا جاء فيه ما يلي: " ولقد عبر أيضا بوقريوة عن الأمل في أن تعدل بعض النصوص بالاتفاقيات لتسمح لتونس بأن تمارس باتفاق تام مع فرنسا مسؤولياتها في مجالي الدبلوماسية والدفاع. وهكذا فإن تونس بهذه التدابير وطبقا لتصريح " غي مولي " يوم توليه الحكومة، ستمتع بالاستقلال في إطار التداخل المنظم عن طواعية". أما بخصوص تصريح " غي مولي " يوم توليه الحكومة فقد قال: " إن اتفاقيات 03 جوان 1955 بين تونس وفرنسا لا تتعارض أبدا وحصول تونس على الاستقلال في إطار تداخل منظم أو استقلال متداخل" وهذه المرة بدون كلمة ارتباط وكانت هذه العبارة تتردد دوما في سياق الحديث عن كل من تونس والمغرب. لكن لم تحصل تونس على أي شيء بسبب اهتمام فرنسا بما يحدث في الجزائر والمغرب (نايت بلقاسم، 1984، الصفحات 137-139)، إلا أن بوقريوة استغل الفرصة وقرر أن يتخذ من الثورة الجزائرية وسيلة ضغط ليحقق بعض الأهداف، منها إعادة فتح مفاوضات جديدة يوم 05 مارس 1956، وتم استقباله في باريس من قبل وزير الخارجية " كريستان بينو " وقال بوقريوة: " إن مصلحة فرنسا الآن أن تدعم سلطة حلفائها في تونس وتمكنهم من وسائل لإطفاء الحريق الذي يوشك أن يلتحم بالحريق الجزائري " (الصافي ، 2000، الصفحات 202-203) وبعد مناقشات طويلة بين الوفد التونسي والذي ضم " المنجي سليم " ، " باهي الأدغم " وبوقريوة و " بن عمار " والوفد الفرنسي برئاسة " غي مولي " ، تم التوقيع على بروتوكول 20 مارس 1956، والذي بموجبه أقرت فرنسا رسميا استقلال تونس، وهكذا تم إنهاء النظام الذي أنشأته معاهدة " باردو " وبقي على البلدين تحديد طرائق تنظيم تعاونهما في المجالات التي تكون فيها مصالحهما مشتركة لاسيما في الدفاع والعلاقات الخارجية (Raymond & Poncet , pp. 75-76). وتعهدت فرنسا بما يلي:

- تعديل أو إلغاء اتفاق 03 جوان 1955 المتعارض مع وضع تونس باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة.
 - الحق في ممارسة شؤونها الخارجية وتسيير أمور الأمن والدفاع.
 - حق تونس في إنشاء جيش وطني تونسي.
 - تقديم مساعدات مالية لتونس لإنشاء هذا الجيش.
- وسيتم الاتفاق على تحديد وإتمام الأوضاع القانونية للارتباط وتنظيم التعاون بين البلدين. وبتاريخ 25 مارس 1956 تم انتخاب جمعية تأسيسية تونسية لوضع دستور جديد وفاز الحزب الدستوري الجديد بكل المقاعد وهي 98 مقعدا، وترأس بوقريوة مجلس الوزراء، وظل المندوب السامي الفرنسي مسؤولا عن الأمن إلى غاية جوان 1957 (حسنين، 1986، الصفحات 61-62).

6. الطريق إلى إعلان الجمهورية واستكمال السيادة التونسية:

أصبح بورقيبة رئيسا لأول برلمان تونسي مئة بالمئة وانتهت وزارة " الطاهر بن عمار " التي تم تشكيلها من أجل المفاوضات، في الوقت نفسه بدأ جيش " صالح بن يوسف " بالتراجع في الجنوب التونسي ويلتحق بثوار الجزائر.

شكل بورقيبة وزارته الجديدة يوم 15 أفريل 1956 وأعلن أن تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة (الصافي ، 2000، صفحة 205). وأمام إصرار تونس على استكمال استقلالها بالسياسة الخارجية اضطرت فرنسا إلى الاعتراف بحق تونس في ممارسة سيادتها الخارجية بتاريخ 15 جوان 1956 (التيمومي، 2006، صفحة 25) وعقدت تونس اتفاقيات جديدة مع فرنسا تنازلت فيها هذه الأخيرة عن تحفظاتها، وأعلن بورقيبة بعد يومين عن تشكيل جيش تونسي، وألغيت المحاكم الفرنسية في 20 مارس 1957 (أحمد ياغي، 2000، صفحة 372).

وبتاريخ 25 جويلية 1957 عقد اجتماع للمجلس التأسيسي الذي طالب أعضاؤه أثناء تدخلاتهم بإنهاء عهد البايات ليأتي دور بورقيبة في الخطاب لمدة ساعتين أنهاه بإعلان الجمهورية التونسية، وكان يفضل لقب رئيس الدولة أحسن من رئيس الجمهورية حيث لم يتردد في تصريحه قائلا: " أنا الدولة، والدولة أنا " (الصافي ، 2000، الصفحات 212-225).

أما بالنسبة للعلاقات الفرنسية التونسية فقد توترت في بعض الأحيان بسبب مساندة تونس للثورة التحريرية الجزائرية ومطالبتها كذلك بجلاء القوات الفرنسية من الأراضي التونسية، وبحلول شهر أكتوبر 1958 تمت عملية الجلاء ماعدا قاعدة بنزرت والتي بقي بها الفرنسيون إلى غاية أكتوبر 1963 (الشيخ، 1996، صفحة 146).

كما حرصت تونس على إرساء النظام الجمهوري واستعادة مقومات السيادة المتبقية من إدارة وقضاء وإعلام في أسرع وقت ممكن (التيمومي، 2006، صفحة 35)، وواجهت تونس كذلك عدة قضايا أخرى مثل أحداث ساقية سيدي يوسف والعلامة الحدودية 233، وقضية بنزرت (معزة، 2009-2010، صفحة 401).

7-خاتمة:

- استطاع الحزب الدستوري إعطاء دفع قوي للقضية التونسية والتعريف بها من خلال بيان 22 فيفري 1945 ومؤتمر ليلة القدر التاريخي يوم 23 أوت 1946 وبيان السبع نقط، وتجربة بورقيبة في المشرق العربي وفي بعض البلدان الغربية.
- لقد قبلت فرنسا بمبدأ التفاوض مع تونس لوقوعها بين الضغط الدبلوماسي من جهة وتصاعد وتيرة المقاومة المسلحة من جهة أخرى، وهزيمتها في معركة ديان بيان فوفي الهند الصينية ومطالبة المغرب كذلك بمنحه الاستقلال وخوفا من انطلاق المقاومة في الجزائر،

مع العمل على عرقلة هذه المفاوضات بين الحين والآخر والاعتماد على أسلوب المراوغة لربح الوقت.

- تعتبر الثورة التحريرية المجيدة دافعا قويا لإصرار تونس على المطالبة بالاستقلال التام واستغلت تطور الثورة وقوتها كوسيلة ضغط على فرنسا للوصول إلى هدفها.
- تمكن بورقيبة من الحصول على استقلال تونس بالاعتماد على سياسة المراحل، وهي نفس السياسة المتبعة لوصوله إلى كرسي الرئاسة والإعلان عن قيام الجمهورية التونسية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة الاجنبية

1. عبد الله مقلاتي. (2014). المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. إسماعيل أحمد ياغي. (2000). تاريخ العالم العربي المعاصر (الإصدار 1). الرياض: مكتبة العكيبان.
3. الشريف محمد الهادي . (1993). تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة (الإصدار 3). تونس: دار سزاس للنشر.
4. الطاهر بلخوجة، و الحبيب لورقيبة. (1999). سيرة زعيم . شهادة على عصر (الإصدار 1). القاهرة: الدار الثقافية للنشر.
5. الفيلاي، ع. (2006). التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير . (1. éd.) القاهرة: شركة ناس للطباعة.
6. المحجوبي، ع. (1986). انتصاب الحماية الفرنسية بتونس. ع. بن ضو، ح. قرقوري & ع. المحجوبي، (Trads.) تونس: سراس للنشر.
7. الهادي التيمومي. (2006). تونس 1956-1987. تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع.
8. أندري شارل جولييان. (1976). إفريقيا الشمالية تسير (القوميّات الإسلامية والسيادة الفرنسية). (فريد السوداني، المحرر، سليم المنجي، الطيب المهيري، و فتحي الصادق المقدم، المترجمون) تونس: الدار التونسية للنشر.
9. بلقاسم محمد. (د.س). القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954 - 1962. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.
10. بلوزاع، ب. (2015). نظرة على الجزائريين بين 1947 و 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية " الزهرة، الأسبوع، الصباح انموذجا . (1. éd.) الجزائر: دار كوكب العلوم.
11. ثامر الحبيب . (د.س). هذه تونس. مطبعة الرسالة مكتب المغرب العربي.
12. ثامر عزام حمد سليم الديلمي. (2017). الإدارة الفرنسية في المغرب 1939 - 1956 (الإصدار 1). عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
13. حبيب حسن اللولب. (2009). التونسيون والثورة الجزائرية (الإصدار 1). الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع.

14. حميدي أبو بكر. (2015). *قضايا المغرب العربي (في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية) 1920 – 1954*. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
15. خليفة شاطر. (2005). *تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية والاستقلال)*. تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
16. رأفت الشيخ. (1996). *تاريخ العرب المعاصر*. مصر: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.
17. سعيد الصافي. (2000). *بورقيبة سيرة شبه محرمة*. (الإصدار 1). لبنان: رياض رايس بوك.
18. عبد الجليل بوقرة. (2015). *بورقيبة بلسان بورقيبة، تقديم: سعيد بحير* (الإصدار 1). تونس: دار آفاق برسبكتيف للنشر.
19. عبد العزيز الثعالبي. (1975). *تونس الشهيدة* (الإصدار 1). (سامي الجندي، المترجمون) لبنان: دار القدس.
20. عبد الله شريط. (1985). *الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية*. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر.
21. عز الدين معزة. (2009-2010). *فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899 – 2000)*. قسنطينة- الجزائر، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة منتوري.
22. محمد حسنين. (1986). *الاستعمار الفرنسي* (الإصدار 4). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
23. محمد مالكي. (د.س). *الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة أطروحات الدكتوراه.
24. محمد الطيب رزوق. (2013-2014). *البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإزادة 1948 – 1955*، ، جامعة الجزائر 2، 2013 – 2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر. الجزائر، جامعة الجزائر 1.
25. مولود بلقاسم نايت بلقاسم. (1984، 11 28-24). دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالهما بل وإفريقيا كلها حريتها، أعمال الملتقى الدولي الجزائري. حول الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية.
26. نجاة عبو. (2014). *التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف "دراسة تاريخية مقارنة 1945 – 1961"*. رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر. جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

المراجع باللغة الاجنبية

27. ar.m.wikipedia.org. (s.d.).
28. E IMachat, S. (2005). *Les relations Franco – Tunisiennes Histoire d une souveraineté arrachée 1955 – 1964*. France: L Harmattan.
29. RAYMOND, A. (29 juillet 1961). *La Tunisie et la France* (Vol. 64). TRIBUNE Socialiste.
30. Raymond, A., & Poncet, J. (s.d.). *LA TUNISIE*. Paris: Presses Universitaires De France.